

سلسلة بحوث ودراسات
في الفكر الاقتصادي الإسلامي

الظلم الاقتصادي

وأثره على استقرار المجتمع وأمنه

إعداد

دكتور / حسين حسين شحاتة

الأستاذ بجامعة الأزهر

خبير استشاري في المعاملات المالية الشرعية

الظلم الاقتصادي

وأثره على استقرار المجتمع و أمنه

إعداد

دكتور / حسين حسين شحاتة

الأستاذ بجامعة الأزهر

خبير استشاري في المعاملات المالية الشرعية

مظاهر الظلم الاقتصادي .

يقول العلماء وأساتذة الاقتصاد الإسلامي أن الظلم الاقتصادي معناه ضياع الحقوق والمصالح ، وهو من أشكال أكل أموال الناس بالباطل ، ولقد نهى الله ورسوله عنه و أجمع على ذلك الفقهاء ، ويترتب عليه الحياة الضنك ، وهذا هو ما أشار الله إليه في كتابه الكريم: ﴿ فإما يأتينكم منى هدى ، فمن تبع هداى فلا يضل ولا يشقى ، ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا ﴾ (طه : ١٢٣ ١٢٤) .

ولقد ظهر الظلم الاقتصادي بكافة صوره في المعاملات المعاصرة مثل : الربا والإحتكار و غلو الأسعار والجشع والاستغلال والرشوة والاختلاس و التطفيف في الكيل والميزان والغش والمماطلة في أداء الحقوق ، والمحسوبية ، وتسلب المال والجاه ، وضياع الحقوق المشروعة للفقراء في أموال الأغنياء وغير ذلك من أشكال أكل أموال الناس بالباطل .

ولقد نجم عن ذلك الحياة الضنك ولا سيما للطبقة الفقيرة التي تعيش دون حد الكفاية و أحيانا دون حد الكفاف مما أدى إلى سلوكيات من بعض الناس منها على سبيل المثال : السرقة والاختلاس وقبول الرشوة والخيانة للوطن والعنف والارهاب والتذمر وتنظيم المظاهرات السلمية وغير السلمية ونحو ذلك ، وهذا بدوره يقود إلى عدم إستقرار المجتمع وأمنه .

وتحاول الحكومات علاج هذه الظاهرة بسياسات مختلفة ، تختلف من دولة إلى دولة وما يصلح في مجتمع لا يصلح لمجتمع آخر منها القمع والإعتقالات وإصدار القوانين الاستثنائية وإعلان حالة الطوارئ ونحو ذلك ولكن بدون جدوي ، فالعنف يولد عنفا ، والقمع يولد انتفاضا، ويتسائل كثير من الناس : ما هو الحل ؟.

تدور هذه الدراسة حول منهج الإسلام في علاج قضية الظلم الاقتصادي بما يحقق استقرار المجتمع وأمنه ورخائه

وتكافله وذلك في ضوء معايير وضوابط الشريعة الإسلامية

- من أشكال الظلم الاقتصادي المعاصرة

لقد ورد في القرآن الكريم بأن إنتشار الظلم بكافة أشكاله من أسباب هلاك الأمم، ومن النماذج البارزة على ذلك في القرآن الكريم : نموذج قوم شعيب الذين كانوا يطففون المكيال والميزان في المعاملات ولقد وصفهم الله بالمفسدين في الأرض ، ونموذج قارون الذى بغى بماله وقال إنها أوتيته عن علم عندى وامتنع عن أداء الزكاة والصدقات ، ونصح قومه فقالوا له كما ورد في القرآن الكريم وقالوا له : ﴿ .. وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد فى الأرض إن الله لا يحب المفسدين ﴾ (القصص : ٧٧) ، ونموذج أصحاب الجنة الذين أقسموا بأن لا يعطوا الفقراء حقهم فى الحرث .. ولقد وصفهم الله بأنهم كانوا ظالمين طاغين، وفى زماننا المعاصر توجد نفس النماذج والأشكال .

ومن أشكال الظلم الاقتصادي المعاصرة و الظاهرة والمنتشرة على سبيل المثال :

- عدم العدالة فى توزيع الدخل والثروات وزيادة الغنى غنا وزيادة الفقير فقرا .
- الاحتكار و غلو الأسعار وعدم التوازن بين الأجور وتكاليف المعيشة الأصلية .
- الغش والتدليس والتطيف فى الكيل والميزان والتزوير والمعاملات الوهمية .
- الرشوة والإختلاس والإعتداء على المال الخاص والعام بدون حق شرعي .
- استغلال الجاه والسلطان والوظيفة للتربح والكسب بدون حق مشروع .
- خيانة الأمانة بكل صورها وما يترتب على ذلك من ضياع الحقوق .
- المحسوبية وعدم تكافئ الفرص بين الجميع فقيرهم وغنيهم .
- بخس حقوق العمال بسبب القوانين الظالمة التى تنصف صاحب العمل على العامل .
- التعامل بالربا بصفة عامة وما ينجم عنه من ظلم ومحق .
- عدم تطبيق نظم التكافل والتضامن الإجتماعي ولا سيما بالنسبة لأصحاب المعاشات .
- تقاعس الحكومات فى حل مشكلة البطالة والعنوسة والمديونية والمرضى

ولقد حرمت الشريعة الإسلامية كل الأشكال السابقة بأدلة من الكتاب والسنة لأنها جميعا تدور حول جريمة أكل أموال الناس بالباطل ، وبخس الناس حقوقهم ولا سيما الفقراء، ولقد تناولها الفقهاء بالتفصيل وبيان العلل من تحريمها ومن تلك العلل أنها تؤدى إلى ضياع الحقوق وهلاك المال والأعيان والموارد ... وكل هذا يقود إلى التخلف والفقير والحياة الضنك والى أشار إليها الله سبحانه وتعالى بقوله : ﴿ ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا ﴾ (طه : ١٢٤)

ومن آثارها : التذمر والمظاهرات والإنتفاضات الشعبية من جانب المظلومين المقهورين ، ويقابله من الناحية الأخرى القمع والإعتقالات والسجن والعنف من جانب النظم الحاكمة ، وهذا وذاك يؤديان إلى عدم استقرار في المجتمع و أمنه ، وهذا هو السائد في الواقع المعاصر في معظم دول العالم الغنية والفقيرة ، و الكبيرة والصغيرة ، والمتقدمة والمتخلفة ، فما هو العلاج والحل ؟

أسباب الظلم الاقتصادي .

يستنبط من مظاهر الظلم الاقتصادي وأشكاله المعاصرة أنه ينجم بصفة أساسية بسبب عدم تطبيق ما أمر الله به ، وعدم الانتهاء عن ما نهى الله عنه ، أي عدم الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية بصفة عامة ، وفي مجال المعاملات الاقتصادية بصفة خاصة ، وهذا يرجع إلى مجموعة من الأسباب نوجزها في الآتي :

☞ ضعف الإيمان ومن أهمها عدم الخشية والخوف من الله وانعدام المراقبة والمحاسبة الذاتية ، ونسيان المحاسبة الأخروية أمام الله سبحانه وتعالى ، يوم يسأل المرء عن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه ، وطغيان المادية التي لاترغب في الفقير والمسكين إلا ولا ذمة .

☞ انتشار الأخلاق الفاسدة مثل الكذب والنفاق والرياء والغلظة وسوء الظن وعدم الوفاء بالعهود والعقود ، وخيانة الأمانة والرشوة والمحسوبية والاحتيايل مما يقود إلى طغيان أصحاب المال والسلطة على مقاليد الأمور ولا يهتمهم إلا مصلحتهم المادية .

☞ انتشار السلوكيات السيئة، ومنها المادية وتفكك عرى التكافل والتضامن الاجتماعي ، وانتشار الأنانية والحقد والكراهية ، وهذا أدى الى ضياع الحقوق المشروعة في أموال الأغنياء للفقراء ومنها : زكاة المال والصدقات والوقف الخيري وما في حكم ذلك .

☞ تسلط الحكومات الظالمة على كل شيء ولا تعمل لتحقيق العدل والمساوات بين الناس بصرف النظر عن عقيدتهم وانتفاءاتهم الفكرية والحزبية و تتسلط على رعاياها وكبت حرياتهم وتركز في المقام الأول على مقاعد الحكم وتحقيق مصالح رجال المال والأعمال. وتطبق نظم وقوانين الطوارئ و الأحكام العرفية ونحو ذلك مما يخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ، وهذا أدى إلى زيادة الكراهية والبغض بين الحكام وشعوبها.

☀️ — التضييق الشديد من قبل الحكومات الظالمة على منظمات التكافل والتضامن والرعاية الاجتماعية بأن تقوم بدورها في تقديم العون للفقراء والمساكين والمعوزين ومن في حكمهم بدعوى أن بعض هذه المنظمات تمول الإرهاب بدون أي دليل .

☀️ — التدخل الأجنبي بكافة صورته الذي ينهب ثروات بعض الدول ، ولا يساهم مساهمة فعلية في مساعدتها في علاج مشكلاتها ومنها : التخلف والفقير والمرضى ونحو ذلك ، بل يظهر دوره الجلى في دعم النظم الحاكمة في قمع شعوبها بدعوى التصدي للأرهاب .

- آثار الظلم الاقتصادي على استقرار المجتمع وأمنه .

يسبب الظلم الاقتصادي بأشكاله المختلفة الظاهرة والباطنة، الجلية والخفية مجموعة من الآثار السيئة على الإنسان المظلوم والمقهور بصفة عامة وعلى فئة الفقراء والمساكين والغارمين والعوانس والمراهقين والعاطلين ومن في حكمهم بصفة خاصة، وهذا بدوره يؤدي إلى قلق وزعزعة المجتمع ومن مظاهر ذلك على سبيل المثال:

- - الهم والغم والكرب النفسي الذي ينتاب بعض أفراد المجتمع و يؤدي الى السلبية بسبب الخوف على تأمين حاجاته الضرورية والأصلية المعيشية، فالجوع يقود إلى الخوف والكفر، وهذا يؤدي إلى الإحباط والاستسلام للظلم خوفاً من الاعتقالات وما في حكمها و ينتظر فرصة للإنتفاضة ، وهذا عندما يحدث يسبب قلقاً في المجتمع.
- - التذمر والمظاهرات من قبل فئة من النشطاء للتعبير عن الغضب بسبب نقص في الحاجات الضرورية المعيشية، وهذا واقع نجده في الوقت المعاصر، وما يطلق عليه ثورة الجوع، أو مظاهرة العاطلين، أو تدمير الموظفين المعدومين، أو إضراب أصحاب المعاشات، أو مظاهرة المشردين بدون مأوى إلى غير ذلك من المسميات ، وهذا بدون شك يسبب عدم استقرار في المجتمع.
- - انتشار الفساد الأخلاقي والاجتماعي ومن أخطر صورته ارتكاب الفاحشة، والتجارة في المحرمات بكافة صورها، والعنوسة، والبطالة، والسرقه، والاعتصاب، والحرابة وغير ذلك مما تسبب خللاً في قيم ومثل المجتمع.

- ارتكاب جريمة الخيانة الوطنية، ومن صورها الوقوع في شبكات الجاسوسية والتعاون مع أعداء الوطن تحت تأثير ضغوط الحاجة والفقر هذه الآثار وغيرها تسبب عدم استقرار في المجتمع .
و يكون رد بعض الحكومات إزاء ما سبق بعض السلوكيات على النحو الوارد في البند التالي:

◆ - سلوكيات النظم الحاكمة تجاه تداعيات آثار الظلم الاقتصادي

- تدفع التداعيات السابقة للظلم الاقتصادي بعض الحكومات أو النظم الحاكمة سواء أكانت رأسمالية أو ليبرالية أو اشتراكية أو غير ذلك إلى اتخاذ بعض الإجراءات الاستثنائية مثل أمثلتها ما يلي:

- - مقابلة الإنتفاضات والمظاهرات والتذمر الشعبي بالقمع والعنف، وهذا ما يطلق عليه أحياناً مصطلح: "مقابلة العنف بالعنف"، و يولد ذلك مزيداً من الغضب والقلق الأمني وعدم استقرار المجتمع. - إصدار قرارات وقوانين استثنائية حتى تستطيع الأجهزة الحكومية الأمنية قمع المظاهرات والسيطرة على المجتمع وهذا ما يطلق عليه مصطلح: القوانين الاستثنائية، أو الأحكام العرفية أو قانون الطوارئ أو قانون الإرهاب بما يمكن الحكومة اعتقال بعض المتظاهرين وتقديمهم إلى المحاكمات لإسكات الآخرين.
- - قيام الحكومة بإقالة بعض المسؤولين الحكوميين من مناصبهم وأحياناً محاكمتهم محاكمات فعلية أو صورية شكلية أو تهريبهم إلى خارج البلاد، بهدف امتصاص غضب المتظاهرين.
- - توجيه أجهزة الإعلام الحكومية وما في حكمها لنشر - معلومات للتهوين من أمر المظاهرات والتذمرات، وأن الأمور هادئة وتكذيب ما تنشره أجهزة الإعلام المستقلة أو المعارضة.
- - الاستجابة لبعض مطالب المتظاهرين الممكنة لامتناع غضبهم وتهدة الأوضاع مثل تخفيض الأسعار وزيادة الدعم ونحو ذلك.
- - استقالة الحكومة والإتيان بحكومة بديلة لتستجيب لمطالب المتظاهرين ولتهدة الأحوال، ولو لفترة مؤقتة، وهذا في الدول الديمقراطية حقاً.

● - تدخل بعض المنظمات العالمية المعنية بحقوق الإنسان تحت أي ذريعة وتجبر الحكومات على القيام بإصدار قوانين وقرارات تحت إشرافها لمنع الظلم.

● - تدخل بعض الحكومات الأجنبية وتسقط الحكومة الوطنية تحت ذريعة حقوق الإنسان وتحتل البلاد.

تعقيب:

هل حققت السلوكيات الحكومية السابقة المقاصد المنشورة ومن أهمها استقرار المجتمع وأمنه؟ وبشيء من التحديد

الدقيق ما يلي:

● - هل حققت السلبية والإحباط والاستسلام للظلم الاقتصادي استقرار المجتمع وأمنه؟

● - هل حققت سياسة الاعتقالات العشوائية ضد النشطاء من زعماء الانتفاضات والمظاهرات ضد الظلم الاقتصادي وغيره، استقرار المجتمع وأمنه؟

● - هل أدت المنظمات الحقوقية المحلية والعالمية دورها في حماية المظلومين والمقهورين من الحكومات الظالمة التي تسييس الظلم الاقتصادي؟

● - !!!!!!! ؟؟؟؟

ربما الإجابة الصادقة والأمينة على التساؤلات السابقة: لا لا لا لا ، وهذه الإجابة تثير السؤال المتواتر : ما هو الحل؟ هذا ما سوف نتناوله في الصفحات التالية.

◆ - الإسلام يحقق العدل الاقتصادي المنشود

مهما كانت الترتيب الحكومية لإزالة آثار الظلم الاقتصادي السابقة وأثرها على استقرار المجتمع وأمنه، فهي ترتيب مسكنة ومؤقتة، وريثما يرجع الغضب والتذمر مرة أخرى، والحل الإسلامي هو تحقيق العدل الاقتصادي ومن مقوماته ما يلي:

- - التصدي للفساد المستشري في المجتمع بكل صوره سواء أكان فساداً سياسياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً، وتطهير المجتمع من المفسدين الذين لا يصلحون، وصدق الله القائل: " إِنَّ اللَّهَ لَا يُصَلِّحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ " (يونس: ٨١)
- - توفير الحاجات الأصلية للمواطن من الضروريات والحاجيات لحفظ دينه ونفسه وعقله وعرضه وماله، من خلال السياسات الاقتصادية والمالية التي تحقق الضمان الاقتصادي.
- - إلغاء القوانين والقرارات والتعليمات وما في حكم ذلك والتي تقيد الحريات، ومنها حرية العقيدة، وحرية الفكر، وحرية التعبير عن الرأي ، ونحو ذلك .
- - ضمان حق المواطنة للجميع دوها النظر إلى الديانة أو إلى الانتماء إلى حزب أو جماعة أو نحو ذلك .
- - عدالة توزيع الدخل والثروات بين المواطنين ووضع ضوابط ومعايير لذلك في ضوء القاعدة : لا كسب بلا جهد ، ولا جهد بلا كسب .
- - تحقيق التوازن بين الأجور والمعاشات من ناحية وبين الأسعار من ناحية أخرى ولا سيما فيما يتعلق بالحاجات الأساسية للإنسان .
- - الإلتزام بفقهاء الأولويات وهي : الضروريات فالحاجيات فالكماليات في الإنفاق الحكومي ، وتجنب إستفزاز الطبقة الفقيرة التي ترى البذخ والترف الحكومي وكذلك الترف من كبار رجال الأعمال والمال وهي محرومة من الضروريات .
- - تجنب الإستفزازات من قبل الطبقة المترفة للطبقة الفقيرة المقهورة ولا سيما إذا كانت من ذي النفوذ في الحكم ومنها على سبيل المثال من يمارسون الإحتكار السياسي و الإقتصادي ، فقد قيل : ما عدل حاكم تاجر مع رعيته .

- العدل الاقتصادي هو المنشود .

الحاكم العادل هو أساس العدل الاقتصادي ، فإذا ظلم الحاكم رعيته ، ثار الناس ضده ، ويعبرون عن ذلك بصور شتى غير حميدة ، وإذا بعد الحاكم عن شرع الله العادل انتشر- الظلم وعمت الفوضى وازداد القلق ، وعلى أساس هذه الحقيقية يجب على الحاكم وأجهزته الإلتزام بالمنهج الإسلامي لتحقيق العدل الاقتصادي المنشود، ويتمثل في الأمور الآتية :

أولاً : التربية الروحية القائمة على التقوى والإيمان والمراقبة والمحاسبة الذاتية : ودليل ذلك من الكتاب قول الله تبارك وتعالى : ﴿ ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون ﴾ (الأعراف : ٩٦) ، وكذلك التربية الأخلاقية القائمة على العدل والصدق والأمانة والشفافية والتعاون والتكافل والبر، ولقد أجمع علماء الاقتصاد الإسلامي على أنه لا إقتصاد بلا أخلاق .

ثانياً : الرجوع إلى شريعة الله عز وجل وهدى رسوله (صلي الله عليه وسلم) فهما أساس العدل والخير والحياة الرغدة والأمنة السعيدة ، ودليل ذلك من الكتاب قول الله تبارك وتعالى : ﴿ ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا ، ونحشره يوم القيامة أعمى ، قال رب لم حشرتني أعمى وقد كنت بصيرا ، قال كذلك أتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى ﴾ (طه : ١٢٤ - ١٢٦) ، وقول الرسول (صلي الله عليه وسلم) : { { تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبدا كتاب الله وسنتي } } (البخارى) .

ثالثاً : تطبيق الحدود الواردة في شرع الله ضد مرتكبي الجرائم الاقتصادية فهي تأكيد لسلطان العقيدة والأخلاق ، ويقول العلماء : (إصلاح الناس بالإيمان وإصلاح الدولة بالشريعة) .

رابعاً : حسن اختيار العاملين على أساس القيم الإيمانية والأخلاقية لأن ذلك من موجبات الوقاية من الفساد قبل وقوعه ، ولقد طبق ذلك في صدر الدولة الإسلامية .

خامساً : القدوة في تطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ، فإذا صلح الراعى صلحت الرعية ، ومن سيرة رسول الله (صلي الله عليه وسلم) والخلفاء الراشدين ومن تبعهم بإحسان نستطيع أن نستنبط النماذج المشرفة لدور ولي الأمر في منع الظلم الاقتصادي ، وفي هذا المقام نذكر من قال لعمر بن الخطاب : (لو رتعت لرتعت الرعية) .

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

فهرس المحتويات

٢.....	مظاهر الظلم الاقصادى .
٣.....	- من أشكال الظلم الاقصادى المعاصرة
٤.....	أسباب الظلم الاقصادى
٥.....	- آثار الظلم الاقصادى على استقرار المجتمع وأمنه
٩.....	- العدل الاقصادى هو المنشود
١٠.....	فهرس المحتويات